

Distr.: General
4 January 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة السادسة والخمسون

فيينا، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي

صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة

المخدرات العالمية: خفض العرض والتدابير ذات الصلة

نتائج المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التنمية البديلة

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

تحتوي هذه الوثيقة على معلومات عن نتائج المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التنمية البديلة والمبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة، بما في ذلك مداولات المؤتمر وتوصياته، بناءً على طلب لجنة المخدرات في قرارها ٤/٥٥.

وقد عُقد المؤتمر في ليما من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ واعتمد إعلان ليما بشأن التنمية البديلة، والمبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة المشمولة به، ونص الإعلان وارد في مرفق هذه الوثيقة.

* E/CN.7/2013/1



أولاً - مقدمة

١- رحّبت لجنة المخدّرات، في قرارها ٦/٥٣ المعنون "متابعة الترويج لأفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل استدامة وتكامل برامج التنمية البديلة، واقتراح تنظيم حلقة عمل دولية ومؤتمر دولي بشأن التنمية البديلة"، بالاقتراح المقدّم من بيرو وتايلند بشأن التشارّك في استضافة حلقة عمل دولية تُعقد في تايلند عقب عقد مؤتمر دولي بشأن التنمية البديلة يضمّ جميع أصحاب المصلحة ويُنظّم بتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة. ورحبت اللجنة، في قرارها ٤/٥٥، المعنون "متابعة اقتراح تنظيم حلقة عمل دولية ومؤتمر دولي بشأن التنمية البديلة"، بمدخلات مشروع المبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة، التي وافق عليها بالإجماع المشاركون في حلقة التدارس الدولية بشأن التنمية البديلة المستدامة، التي عُقدت في مقاطعتي تشيانغ راي وتشيانغ ماي، بتايلند، من ٦ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي القرار نفسه، طلبت اللجنة إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة أن يقدّم إليها في دورتها السادسة والخمسين تقريراً عن نتائج المؤتمر والمبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة، يُضمّن المداولات التي جرت في المؤتمر والتوصيات المنبثقة منه.

٢- وفي إطار الجزء الأول من حلقة العمل الدولية والمؤتمر الدولي بشأن التنمية البديلة، نظّمت حكومة تايلند حلقة التدارس الدولية بشأن التنمية البديلة المستدامة بالاشتراك مع حكومة بيرو وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأبلغت اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين بنتائج حلقة العمل الدولية، بما في ذلك مشاريع مدخلات المبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة (E/CN.7/2012/8/Add.1 و E/CN.7/2012/8).

٣- وفي إطار الجزء الثاني من حلقة العمل الدولية والمؤتمر الدولي بشأن التنمية البديلة، نظّمت حكومة بيرو مؤتمراً دولياً رفيع المستوى، بالاشتراك مع حكومة تايلند وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة. وعُقد المؤتمر الدولي بشأن التنمية البديلة في ليما من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وشمل رحلة استغرقت يوماً واحداً لزيارة مشاريع التنمية البديلة في مقاطعة سان مارتين.

٤- واعتمدت الدول الأعضاء التي حضرت المؤتمر بالإجماع إعلان ليما والمبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة، وهما مرفقان بهذه الوثيقة.

٥- واستندت مدخلات مشروع المبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة إلى مشاريع المدخلات المنبثقة من حلقة العمل الدولية في تايلند والمفاوضات المتعددة الأطراف اللاحقة عُقدت في فيينا، التي أُطلع عليها الممثلون الرفيعو المستوى في المؤتمر الدولي بشأن التنمية البديلة الذي عُقد في ليما.

ثانياً- المؤتمر الدولي الرفيع المستوى

ألف- المشاركون

٦- حضر المؤتمر الدولي بشأن التنمية البديلة ما يزيد على ١٩٠ مشاركاً، من بينهم ممثلون حكوميون رفيعو المستوى من ٣٨ بلداً وممثلون عن ٩ منظمات دولية و٥ منظمات غير حكومية. ومُثلت البلدان التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، بلجيكا، بنما، بولندا، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كندا، كولومبيا، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، ناميبيا، النمسا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. ومُثلت المنظمات الدولية التالية: مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والأمانة العامة لجماعة دول الأنديز، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات المنبثقة عن منظمة الدول الأمريكية، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي. ومُثلت المنظمات غير الحكومية التالية: المنظمة الدولية للصندوق العالمي للطبيعة، ووكالة المعونة الألمانية لمكافحة الجوع في العالم، ومهندسون زراعيون وأطباء بيطريون بلا حدود، وهيلفيتاس السويسرية للتعاون المشترك، وشركة ليبيلولا للاستشارات.

باء- مراسم الافتتاح

٧- افتتح المؤتمر الرئيس التنفيذي للجنة الوطنية البيروفية للتنمية والحياة. بمنأى عن المخدرات، ووزيرا الزراعة والبيئة في بيرو، وأمين جماعة دول الأنديز. وألقى مدير شعبة العمليات التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كلمة رئيسية باسم المدير التنفيذي للمكتب.

٨- وأعرب المندوبون عن شكرهم لحكومة بيرو لجهودها في تنظيم المؤتمر، التي شملت زيارة ميدانية لمنطقة تارابوتو في مقاطعة سان مارتين أتاكت لهم استبصار حقيقة برامج التنمية البديلة الناجحة في بيرو.

٩- ووصف المندوبون مشكلة المخدرات بأنها قضية شاملة وتشكل تحدياً للتنمية، والأمن، والسلام والصحة، من بين أمور أخرى، وأكدوا من جديد ضرورة معالجتها بتدابير لخفض العرض والطلب على حد سواء. وسلط الضوء على مبدأ تقاسم المسؤولية المشتركة، وعلى أهمية التعاون الدولي والتحالفات الدولية من قبيل مبادرة ميثاق باريس. وأشار إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات، وكذلك إلى الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٦٤. وعرض المندوبون أيضاً الخبرات المكتسبة والمبادرات المنفذة في مجال مراقبة المخدرات والتنمية البديلة في بلدانهم.

١٠- ووصف كثير من المندوبين التنمية البديلة بأنها أداة لا تهدف إلى خفض عرض المخدرات فحسب بل أيضاً إلى التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية الريفية وحماية البيئة وتعزيز سيادة القانون، من بين أمور أخرى. وأشار المندوبون إلى المسائل المحددة التي يعتقدون في أهميتها البالغة لنجاح التنمية البديلة، ألا وهي المشاركة المجتمعية وتمكين المجتمعات المحلية المتضررة؛ وبرامج الانضباط الاجتماعي؛ وتشجيع الأعمال الحرة؛ ووصول منتجات مشاريع التنمية البديلة إلى الأسواق؛ وإقرار الحقوق في ملكية الأراضي وحيازتها؛ ومشاركة المجتمع المدني؛ وإدماج التنمية البديلة في خطط التنمية الأوسع نطاقاً.

١١- وأكد الكثير من المندوبين أهمية وجود مجموعة من المبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة لاستخدامها في تصميم برامج التنمية البديلة وتنفيذها ورصدها.

١٢- وأكد بعض المندوبين ضرورة وجود ختم عالمي أو علامة مميزة عالمية للتصديق على منتجات مشاريع التنمية البديلة، بما في ذلك مشاريع التنمية البديلة الوقائية، بهدف فتح منافذ جديدة في السوق. وأكد المندوبون مجدداً أهمية التنمية البديلة الوقائية ومزاياها في البلدان والمناطق المعرضة للاستغلال في زراعة المحاصيل غير المشروعة.

جيم- حلقات النقاش

١٣- خلال المؤتمر، شارك الخبراء في أربع حلقات نقاش تغطي المواضيع التالية: دور الدولة في التنمية البديلة؛ والقدرة على المنافسة والأسواق؛ والتنمية البديلة والبيئة؛ والاتجاهات الجديدة في التعاون الدولي من أجل التنمية البديلة.

١٤- وخلال حلقات النقاش، وصف عدد من المشاركين مشكلة المخدّرات بأنها قضية شاملة. وكان هناك اتفاق على ضرورة ممارسة التنمية البديلة من خلال نهج شامل متعدد التخصصات والقطاعات. وأشار كثير من المشاركين إلى ضرورة تصميم برامج التنمية البديلة اللازمة والتخطيط لها وتنفيذها برؤية تركز على أبعاد تتجاوز التنمية الريفية والزراعية، وأن تأخذ في الاعتبار الأهداف الإنمائية المكملّة، بما في ذلك الصحة والتعليم وسيادة القانون والبنية التحتية (من قبيل الطرق والكهرباء والمياه). ووصف بعض المندوبين التنمية البديلة بأنها جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

١٥- كما اتفق المشاركون على اعتبار التنمية البديلة عنصراً من استراتيجية أوسع نطاقاً لمراقبة المخدّرات، وعلى أن تكون برامج التنمية البديلة جزءاً لا يتجزأ من سياسات واستراتيجيات لمراقبة المخدّرات في البلدان التي تعاني من مشكلة زراعة المحاصيل غير المشروعة. وأشار المشاركون إلى مبدأ تقاسم المسؤولية المشتركة باعتباره مفهوماً رئيسياً للتعاون الدولي عند التصدي لمشكلة المخدّرات وللتنمية البديلة. وفي هذا الصدد، اعتُبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب آلية هامة لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وإقامة تحالفات استراتيجية، لا سيما فيما بين البلدان المتجاورة.

١٦- وناقش المشاركون أهمية دور الدولة من خلال توفير الإطار اللازم والبيئة المؤاتية، فأشاروا إلى القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكذلك الخدمات العامة والصحة والتعليم، من بين أمور أخرى. وأكد المناقشون أيضاً على ضرورة أن تعالج برامج التنمية البديلة عدم المساواة بين الجنسين ومشكلة العنف ضد المرأة.

١٧- وأكد المشاركون مجدداً على ضرورة اعتبار التنمية البديلة عملية بعيدة الأمد تحتاج إلى التزام طويل الأجل من جميع أصحاب المصلحة، وكذلك استثمارات مستدامة، وإرادة سياسية قوية واستراتيجيات واضحة وشفافة. وضُرب المثل ببيرو، حيث استغرق الأمر ٢٠ عاماً لوضع مبادرات مستدامة وناجحة للتنمية البديلة. وخلص المشاركون إلى ضرورة اقتران التنمية البديلة بتغيير في المواقف والسلوكيات.

١٨- وشملت العوامل الرئيسية في تخطيط ورصد برامج التنمية البديلة التي حددها المتكلمون مشاركة المجتمع المحلي المستهدف المتضرر في البرامج وامتلاكه لزماتها، وتعزيز المشاركة الكاملة للسلطات الوطنية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني، مع الأخذ في الاعتبار الفئات الضعيفة من قبيل النساء والصغار. وأشار أحد المشاركين إلى ضرورة أن تهض الحكومات والمؤسسات بدور الميسر عند تقديم المساعدة المالية والتقنية لأغراض التنمية

البديلة، وطرح فكرة تسليم المجتمعات المحلية الملكية الكاملة للمبادرات المنفذة فيها. وأشار إلى ضرورة اعتبار الحكمة المحلية للمجتمع المحلي المستهدف وما يمتلكه من معرفة ودراية ومهارات أصولاً وأساساً لتصميم مشاريع التنمية البديلة وتنفيذها.

١٩- وفيما يتعلق بمنتجات مشاريع التنمية البديلة، ذكر المشاركون أهمية تشجيع المنتجات ذات القيمة المضافة (بدلاً من المواد الخام) لزيادة دخل صغار المزارعين. وعلاوة على ذلك، سُلط الضوء على أهمية اتباع نهج قائم على السوق: ينبغي لمشاريع التنمية البديلة الإنتاجية أن تتكيف مع طلبات السوق الحالية والمرتبقة، أو أن تفتح، إذا كان ذلك ممكناً، منافذ جديدة في السوق. وينبغي، تبعاً للواقع المحلي، أن ينصب التركيز أولاً على الأسواق المحلية، ثم على الأسواق الدولية. وبهذا المعنى ينبغي أن تتيح برامج التنمية البديلة للمزارعين ومنظماتهم فرصة للتنافس في السوق المفتوحة على أساس نوعية المنتج، وليس على أساس خيري أو من خلال اتباع نهج للتدرج التنافسي. واتفق المشاركون على أهمية فهم ديناميات السوق ومتطلبات المستهلك عند طرح منتجات التنمية البديلة في السوق المفتوحة.

٢٠- وأكد كثير من المشاركين أن جودة الإنتاج واتساقه وكفاية كمياته تشكل عوامل رئيسية في وصول منتجات مشاريع التنمية البديلة إلى الأسواق. وقالوا إنه ينبغي الاستفادة إلى أقصى حد من المعرفة المحلية والمزايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية للمناطق المستهدفة. وبالإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى أبحاث السوق ووسائل الإعلام والإنترنت باعتبارها عوامل بالغة الأهمية في وضع استراتيجيات ناجحة لتسويق منتجات مشاريع التنمية البديلة.

٢١- ورُئي أن من المهم وجود شهادة اعتماد لمنتجات مشاريع التنمية البديلة أو وجود ختم عالمي لها، بما في ذلك مشاريع التنمية البديلة الوقائية، باعتبار أن هذه الشهادة أو ذلك الختم قد ييسران الوصول إلى الأسواق وإنشاء منافذ جديدة في الأسواق.

٢٢- وفيما يتعلق بالجوانب البيئية، اتفق المتكلمون على أن البيئة تتعرض للخطر بشكل مباشر أو غير مباشر من جراء زراعة المحاصيل غير المشروعة. وسُلط الضوء على جوانب تدهور النظام الإيكولوجي، من قبيل إزالة الغابات، وتدهور التربة من خلال الاستخدام غير المنضبط لمبيدات الأعشاب ومبيدات الفطريات، وزراعة محصول واحد، باعتبارها من عواقب زراعة المحاصيل غير المشروعة. وأشار أيضاً إلى الآثار البيئية لإنتاج المخدرات، من قبيل التخلص من السلائف المستخدمة في إنتاج عجينة الكوكا والكوكايين بإلقائها في الأنهار وسكبها على الأرض. وأشار المتكلمون إلى أن برامج التنمية البديلة نفسها يمكن أن تؤثر

على البيئة، نظراً لتشييد البنى التحتية من قبيل الطرق ونظم الري والمخازن، وكذلك من خلال زراعة محاصيل جديدة، في مساحات كبيرة أحياناً، مما قد يضر النظم الإيكولوجية.

٢٣- وشدد المشاركون على أهمية مواصلة الربط بين القضايا البيئية والتنمية البديلة، وإدماج تدابير الوقاية البيئية في برامج التنمية البديلة، بما في ذلك الحفاظ على الغابات، والاستخدام المستدام للمنتجات الخشبية وغير الخشبية، وتمليك الأراضي ودور الشعوب الأصلية.

دال- زيارة ميدانية لمواقع المشاريع

٢٤- شمل برنامج المؤتمر رحلة ليوم واحد إلى تارابوتو، في مقاطعة سان مارتين، حيث زار المشاركون تعاونية لإنتاج البنّ، ومركزاً للبحوث الزراعية. ففي جمعية أورو فيردي التعاونية للبنّ، اطلع المشاركون على سلسلة إنتاج البنّ. وفي معهد المحاصيل المدارية، اطلع المشاركون على الطريقة التي تم بها تعميم نتائج أنشطة البحث والتطوير المختبرية من خلال أنشطة الإرشاد الزراعي. وللتنويه بالتعاون القوي بين بيرو وتايلند، قام مدير شؤون الترويج والرصد باللجنة الوطنية البيروفية للتنمية والحياة بمناى عن المخدّرات ونائب الأمين العام لمكتب هيئة مراقبة المخدّرات في تايلند بغرس شجرة معا في إطار احتفال رسمي.

ثالثا- نتائج المؤتمر

إعلان ليما بشأن التنمية البديلة

٢٥- اختتم المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التنمية البديلة باعتماد إعلان ليما بشأن التنمية البديلة، والمبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة المشمولة به. وطلب المؤتمر إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة إدراج إعلان ليما، والمبادئ الإرشادية الدولية المشمولة به، في تقريره إلى لجنة المخدّرات في دورتها السادسة والخمسين.

٢٦- ويمكن الاطلاع على إعلان ليما في مرفق هذه الوثيقة، وعلى المبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة في تذييلها.

المرفق

إعلان ليما والمبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة

إعلان ليما بشأن التنمية البديلة

نحن الممثلين المجتمعين في ليما لحضور المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التنمية البديلة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢،

إذ نؤكد على أن الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، وبخاصة الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٤، تشكل إطار النظام الدولي لمراقبة المخدرات، وإذ نحث على تنفيذها تنفيذاً كاملاً وعلى نحو فعال،

وإذ نعيد تأكيد الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين المعقودة في عام ١٩٩٨ والإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩،

وإذ نلاحظ، على النحو الوارد في حلقة العمل الدولية والمؤتمر الدولي بشأن التنمية البديلة المعقودين في تشيانغ راي وتشيانغ ماي، بتايلند، من ٦ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أن الإعلان السياسي وخطة العمل الآنف ذكرهما، جنباً إلى جنب مع خطة العمل المتعلقة بالتعاون الدولي على إبادة محاصيل المخدرات غير المشروعة وتحقيق التنمية البديلة، صكوك تمثل تقدماً كبيراً، نظراً لأنها تروّج للتنمية البديلة ضمن إطار تنمية ريفية وطنية واسعة النطاق، وتؤكد على الحاجة إلى التصدي للفقير، في جملة أمور، بصفته أحد دوافع زراعة المحاصيل غير المشروعة، وتفتتح الربط بين مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات انخفاض المحاصيل على السواء لقياس نجاح جهود التنمية البديلة،

وإذ نعيد تأكيد ضرورة تنفيذ سياسات وبرامج لمكافحة المخدرات ذات توجه إنمائي وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبدأ تقاسم المسؤولية المشتركة وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مع الأخذ أيضاً في الاعتبار سيادة القانون والأوضاع المحددة للبلدان والأقاليم، وعند الاقتضاء، الشواغل الأمنية،

وإذ نعيد إلى الأذهان قرارات لجنة المخدرات ٦/٥٣، و٤/٥٤، و٤/٥٥، و٨/٥٥،
وإذ نسلّم بأن التنمية البديلة، التي تشمل، وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي،
وحسب الاقتضاء، التنمية البديلة الوقائية، إنما تشكل جزءاً من استراتيجيات مستدامة وفعالة
لمراقبة المحاصيل، قد تتضمن أيضاً تدابير للإبادة وإنفاذ القانون،

وإذ نسلّم أيضاً بأن التنمية البديلة هي عملية لمنع الزراعة غير المشروعة للنباتات التي تحتوي
على عقاقير مخدّرة ومؤثرات عقلية واستئصالها بتدابير للتنمية الريفية تصمم خصيصاً لذلك
الغرض في سياق نمو اقتصادي وطني متواصل وجهود إنمائية مستدامة في البلدان التي تعمل
على مكافحة المخدرات، ومع التسليم بالخصائص الاجتماعية-الثقافية المحددة للمجتمعات
والجماعات المستهدفة، في إطار حل شامل ودائم لمشكلة المخدرات غير المشروعة،

وإذ نسلّم كذلك بأن مشكلة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وصنعها على نحو غير
مشروع، ترتبط في كثير من الأحيان بالمشاكل الإنمائية، وأن تلك الروابط تقتضي، في سياق
تقاسم المسؤولية المشتركة، قيام تعاون وثيق بين الدول والأجهزة المختصة التابعة لمنظومة
الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئات الإقليمية
والمؤسسات المالية الدولية،

وإذ نسلّم بالدور الرئيسي الذي تضطلع به لجنة المخدرات بصفتها الهيئة الإدارية لمكتب
الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى جانب أجهزتها الفرعية، جنباً إلى جنب مع الهيئة
الدولية لمراقبة المخدرات، باعتبارها أجهزة الأمم المتحدة المنوطة بالمسؤولية الرئيسية عن
معالجة المسائل المتعلقة بمراقبة المخدرات،

وإذ نوّكد من جديد أن التنمية البديلة هي إحدى الأدوات اللازمة لمكافحة مشكلة
المخدرات العالمية،

وإذ نستذكر ونلاحظ مع التقدير مدخلات مشروع المبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية
البديلة التي وافق عليها المشاركون في حلقة العمل الدولية بشأن التنمية البديلة التي عُقدت في
مقاطعتي تشيانغ ماي وتشيانغ راي، بتايلند، من ٦ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
(E/CN.7/2012/8، المرفق)،

١- نرحّب بنتائج المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التنمية البديلة، المعقود في ليما من
١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، التي تتضمن هذا الإعلان والمبادئ الإرشادية
الدولية بشأن التنمية البديلة، بصيغتها الواردة في التذييل؛

- ٢- نشجّع الدولَ والمنظمات الدولية المختصة والكيانات المعنية وسائر الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تأخذ في الاعتبار هذا الإعلان والمبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة عند وضع استراتيجيات وبرامج التنمية البديلة وتنفيذها؛
- ٣- نقدّم هذا الإعلان، مع التذييل الملحق به، إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإدراجه في تقريره الذي سيقدمه إلى لجنة المخدرات في دورتها السادسة والخمسين؛
- ٤- نعرب عن تقديرنا وامتناننا لحكومة بيرو لعقد هذا المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التنمية البديلة.

المبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة

ألف - أحكام عامة

- ١ - تمثل سياسات التنمية البديلة عنصراً هاماً في تعزيز التنمية لدى الدول المتضررة من زراعة المحاصيل غير المشروعة المستخدمة لإنتاج المخدرات وصنعها بطريقة غير مشروعة، أو، في بعض الحالات، الدول التي تكون عرضة لذلك، وتضطلع بدور هام في السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية، وفي وضع سياسات شاملة للحد من الفقر وبناء صرح التعاون.
- ٢ - تمثل التنمية البديلة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياسات وبرامج الحد من إنتاج المخدرات، خياراً هاماً وقابلاً للنجاح والاستمرار من أجل منع الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المستخدمة في إنتاج وصناعة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية أو القضاء على زراعتها أو الحد منها بشكل كبير وقابل للقياس من خلال معالجة مشكلة الفقر وتوفير فرص لكسب العيش.
- ٣ - تشكل التنمية البديلة، بما في ذلك في بعض الحالات التنمية البديلة الوقائية، سياسة دولية قائمة على مبدأ تقاسم المسؤولية المشتركة تسعى إلى تثبيط زراعة المحاصيل غير المشروعة في البلدان المتضررة بهذه المشكلة، وفي البلدان المعرضة للأنشطة غير المشروعة.
- ٤ - ينبغي أن تُراعى في صوغ وتنفيذ سياسات التنمية البديلة، التي تشمل، حسب الاقتضاء، استراتيجيات وبرامج للتنمية البديلة الوقائية، جوانب الضعف في المجتمعات والجماعات المتضررة من الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المستخدمة في إنتاج وصنع المخدرات واحتياجاتها المحددة، وذلك ضمن الإطار الأوسع للسياسات الوطنية.
- ٥ - تتطلب استراتيجيات وبرامج التنمية البديلة الفعالة، حسب الاقتضاء، توطيد المؤسسات الحكومية ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. وينبغي دعم السياسات العامة بقدر الممكن بطرائق منها، تعزيز الأطر القانونية، وإشراك المجتمعات المحلية والمنظمات ذات الصلة، وتحديد وتوفير جوانب الدعم المالي الكافية للاحتياجات، والمساعدة التقنية وزيادة الاستثمار، والاعتراف بحقوق الملكية وإنفاذها، بما في ذلك إمكانية الانتفاع من الأراضي.
- ٦ - ينبغي إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات ذات الصلة في تصميم جميع برامج التنمية البديلة وتنفيذها ورصدها وتقييمها لكي تجسد بالفعل احتياجات المجتمعات المستهدفة.

- ٧- يمكن أن يسهم المجتمع المدني إسهاما كبيرا في وضع برامج فعالة ومستدامة للتنمية البديلة، ولذا ينبغي تشجيعه على المشاركة بنشاط في جميع مراحل برامج التنمية البديلة.
- ٨- إن اتباع نهج متكامل وتكميلي في برامج واستراتيجيات التنمية البديلة أمر بالغ الأهمية، وينبغي تطبيقه في إطار متسق مع السياسات الأوسع نطاقا لمراقبة المخدّرات، بما في ذلك خفض الطلب، وإنفاذ القانون، والقضاء على المحاصيل غير المشروعة والتوعية، مع مراعاة الاعتبارات الديمغرافية والثقافية والاجتماعية والجغرافية، حسب الاقتضاء، وبالتماشي مع اتفاقيات المخدّرات الثلاث.
- ٩- ينبغي أن تكفل الدول تعاقب التدخلات الإنمائية تعاقبا صحيحا ومنسقا عند تصميم برامج التنمية البديلة؛ وينبغي، في هذا الخصوص، أن تؤخذ في الحسبان المسائل المتعلقة بإبرام الاتفاقات وتأسيس الشراكات القابلة للاستمرار مع صغار المنتجين، والظروف المناخية المؤاتية، وتوفير الدعم السياسي القوي، وتيسير الوصول إلى الأسواق بسبل مناسبة.
- ١٠- ينبغي الاضطلاع ببرامج التنمية البديلة في المناطق التي تزرع فيها محاصيل لإنتاج المخدّرات وصنعها بصورة غير مشروعة، على أساس من الفهم الواضح للأهداف العامة، حسب الاقتضاء، المتمثلة في القضاء على عرض المخدّرات أو الحد منه بشكل كبير وقابل للقياس مع تعزيز التنمية الشاملة، والإدماج الاجتماعي، والتخفيف من وطأة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية، وسيادة القانون، والأمن والاستقرار على الصعيدين القطري والإقليمي، مع مراعاة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- ١١- ينبغي أن تشمل برامج التنمية البديلة على تدابير ترمي إلى حماية البيئة على الصعيد المحلي، وفقا للقوانين والسياسات الوطنية والدولية، من خلال توفير الحوافز لبرامج المحافظة على البيئة والتثقيف السليم والتوعية لكي يتسنى للمجتمعات المحلية تحسين سبلها في كسب الرزق والمحافظة عليها والتخفيف من الآثار السلبية على البيئة.
- ١٢- ينبغي تصميم برامج التنمية البديلة بما في ذلك، حسب الاقتضاء، برامج التنمية البديلة الوقائية، لتلبية الاحتياجات دون الإقليمية والإقليمية، وأن تُدمج، حسبما تقتضيه الظروف، في المعاهدات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية الأوسع نطاقا.
- ١٣- إن التعاون الدولي والتنسيق وامتلاك أصحاب المصلحة لزمام الأمور عوامل ضرورية لنجاح تنفيذ برامج التنمية البديلة واستدامتها. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تنظر إلى التنمية البديلة باعتبارها التزاما طويل الأجل قد يتطلب وقتا لتحقيق النتائج المرجوة.

١٤- ينبغي لبرامج التعاون الدولي التي تستهدف تحقيق التنمية البديلة أن تأخذ في الاعتبار تجارب مختلف البلدان، بما في ذلك تجارب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وينبغي أن تستند إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة في برامج ومشاريع التنمية البديلة وينبغي أن تأخذ في الاعتبار جوانب الدعم المالي والتقني المتاح الذي توفره الجهات المانحة.

١٥- ينبغي تنفيذ سياسات التنمية البديلة، باعتبارها إحدى الأدوات المتاحة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، جنباً إلى جنب مع الجهود التي تبذلها الدول لتعزيز سيادة القانون والنهوض بالصحة والسلامة والأمن لضمان اتباع نهج شامل في معالجة التحديات التي قد تفرضها الصلات المحتملة بين الاتجار بالمخدرات والفساد ومختلف أشكال الجريمة المنظمة وفي بعض الحالات، الإرهاب.

١٦- يمكن أن تكون التنمية البديلة جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الإنمائية الشاملة، وينبغي أن تكمل الجهود الاقتصادية المبذولة لمكافحة الفقر.

١٧- ينبغي تقييم آثار برامج التنمية البديلة باحتساب إسهامها في مكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة، بما في ذلك القضاء على هذه المحاصيل، ومن خلال إجراء تقديرات تستند إلى مؤشرات التنمية البشرية والمؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية وتقييمات محايدة ودقيقة.

باء- الإجراءات وتدابير التنفيذ

١٨- ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ووكالات التنمية والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، إلى جانب المجتمع المدني، أن تبذل قصارى جهدها، حسب الاقتضاء، للقيام بما يلي:

(أ) استهداف الزراعة والإنتاج غير المشروعين للمحاصيل المستخدمة في إنتاج وصنع المخدرات غير المشروعة، ومعالجة العوامل ذات الصلة، بالتخفيف من وطأة الفقر، وتعزيز سيادة القانون والأطر المؤسسية، حسب الاقتضاء، وبدفع عجلة التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحسين رفاه السكان؛

(ب) بناء وصون دعائم الثقة والحوار والتعاون مع أصحاب المصلحة وفيما بينهم، بدءاً من الناس على صعيد المجتمع المحلي والسلطات المحلية إلى القادة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بغية ضمان المشاركة وملكية زمام الأمور لغرض الاستدامة على المدى الطويل؛

(ج) تنفيذ مشاريع وبرامج طويلة الأجل من أجل توفير الفرص لمكافحة الفقر وتنويع سبل كسب العيش وتعزيز التنمية والأطر المؤسسية وسيادة القانون؛

- (د) وضع سياسات وبرامج تأخذ في الاعتبار تقييماً يستند إلى الأدلة ويقوم على قواعد علمية للأثر المحتمل للتنمية البديلة على زراعة المحاصيل غير المشروعة التي تستخدم لإنتاج وصنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بشكل غير مشروع، وعلى التنمية الريفية والاجتماعية-الاقتصادية، بما في ذلك البعد الجنساني المتصل بها، والبيئة؛
- (هـ) مراعاة الحاجة إلى العمل على تنويع زراعة المحاصيل المشروعة والأنشطة الاقتصادية المشروعة المضطلع بها عند تنفيذ برامج التنمية البديلة؛
- (و) نظراً للطابع عبر الوطني للجرائم المتصلة بالمخدرات، تشجيع ومساندة أنشطة العمل المشترك والتنمية البديلة المنسقة عبر الحدود، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً، بدعم من برامج التعاون الدولي؛
- (ز) اتخاذ تدابير محددة لمعالجة وضع النساء والأطفال والشباب وسائر السكان المعرضين لمخاطر كبيرة، بمن فيهم، في بعض الحالات، المرحنون للمخدرات، بسبب ضعفهم وتعرضهم للاستغلال في اقتصاد المخدرات غير المشروعة؛
- (ح) القيام، ضمن نهج إنمائي كلي متكامل، بتوفير الخدمات الأساسية الضرورية وفرص كسب العيش المشروعة للمجتمعات المحلية المتضررة من زراعة المحاصيل غير المشروعة، أو في بعض الأحيان، المجتمعات المحلية المعرضة للتضرر من زراعتها؛
- (ط) الاعتراف بأن التنمية البديلة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التنمية البديلة الوقائية، تتطلب تنفيذ خطط وإجراءات تفصيلية في الآجال القصير والمتوسط والطويل من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين بغية التشجيع على إحداث تغييرات اجتماعية-اقتصادية إيجابية ومستدامة في المناطق المتضررة، وفي بعض الحالات، في المناطق المعرضة للضرر؛
- (ي) تعزيز التنسيق وتشجيع برامج التنمية البديلة التي تحتوي على تدابير تكميلية على الصعد المحلي والإقليمي والوطني؛
- (ك) ضمان أن تتاح للأسر المعيشية لصغار المزارعين فرصٌ مجدية ومستدامة لكسب العيش بسبل مشروعة، عند النظر في تدابير مراقبة المحاصيل، بحيث يتسنى ترتيب تلك التدابير ترتيباً متتابعاً سليماً على نحو مستدام وتنسيقها تنسيقاً ملائماً، مع مراعاة ظروف الأقاليم أو البلدان أو المناطق المعنية؛

- (ل) التأكد من أن البرامج أو المشاريع المتصلة بالتنمية البديلة تثبط بصورة فعالة زراعة المحاصيل غير المشروعة التي تستخدم لإنتاج المخدرات وصنعها بصورة غير مشروعة؛
- (م) التأكد أيضا من أن برامج مراقبة المخدرات تنفذ بطريقة شاملة ومتوازنة، تفاديا لانتقال زراعة المحاصيل غير المشروعة من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد وكذلك انتقالها من بلد إلى بلد أو من إقليم إلى آخر؛
- (ن) احترام المصالح المشروعة والاحتياجات المحددة للسكان المحليين المتضررين، وفي بعض الحالات، لجماعات السكان الضعيفة، عند تصميم برامج التنمية البديلة وتنفيذها؛
- (س) تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، بما يتماشى تماما مع الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمخدرات، وصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، من أجل تعزيز رفاه المجتمعات المحلية المستهدفة؛
- (ع) إدماج المجتمعات المحلية الواقعة في المناطق المهمشة في التيار العام للحياة الاقتصادية والسياسية؛ وينبغي أن يشمل هذا الإدماج، حسب الاقتضاء، مساعدتها على الانتفاع من الطرق والمدارس وخدمات الرعاية الصحية الأولية والكهرباء وسائر الخدمات والبنى التحتية؛
- (ف) التشجيع على زيادة التنسيق والتعاون بين الأجهزة الحكومية ذات الصلة، عند الاقتضاء، واعتماد نهج متكامل لمراقبة المخدرات يشمل جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛
- (ص) ضمان تنفيذ برامج التنمية البديلة بطريقة تساعد على تعزيز التآزر والثقة فيما بين الحكومات الوطنية والسلطات الإقليمية والإدارات والمجتمعات المحلية فيما يتعلق ببناء دعائم الملكية المحلية، والتنسيق والتعاون؛
- (ق) الترويج لتعزيز قطاعي العدالة والأمن، والتنمية الاجتماعية، وكذلك الأطر القانونية المؤسسية، وتدابير مكافحة الفساد، بطريقة تؤدي إلى تعزيز جهود التنمية البديلة؛
- (ر) النهوض بقدرات الحوكمة، عند الاقتضاء، من أجل تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك على الصعيد المحلي؛
- (ش) ضمان إدراج تدابير رامية إلى تعزيز سيادة القانون في سياسات مراقبة المخدرات الموجهة نحو التنمية بغية القيام، في جملة أمور، بدعم المزارعين في سعيهم إلى وقف، وفي بعض الحالات منع، زراعة المحاصيل غير المشروعة؛

(ت) بالإضافة إلى إجراء تقديرات لحجم الزراعة غير المشروعة وسائر الأنشطة غير المشروعة المتصلة بمشكلة المخدرات العالمية، استخدام مؤشرات تتعلق بالتنمية البشرية والظروف الاجتماعية-الاقتصادية، والتنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر، إلى جانب المؤشرات المؤسسية والبيئية، عند تقييم برامج التنمية البديلة لضمان أن تتوافق النتائج مع الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تجسّد روح الاستخدام المسؤول لأموال المانحين، وتعود بفائدة حقيقية على المجتمعات المحلية المتضررة؛

(ث) استخدام تقييمات موضوعية للآثار الناجمة تدرس طائفة عريضة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وإدماج الدروس المستفادة من هذه التقييمات في المشاريع المقبلة لضمان أن يستند تصميم وتنفيذ برامج التنمية البديلة إلى تقييم موثوق به قائم على الأدلة وتحليل مستفيض للحقائق الاجتماعية-الاقتصادية والجغرافية والثقافية المحلية، وكذلك إجراء تقييم للفوائد والمخاطر؛

(خ) إجراء مزيد من البحوث وتعزيز عمليات جمع البيانات بغية توفير أساس لتنفيذ برامج للتنمية البديلة أكثر فعالية واستناداً إلى الأدلة في عملها، فضلاً عن إجراء بحوث لتقييم العوامل التي تؤدي إلى زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة التي تُستخدم لإنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية؛

(ذ) الاستعانة بالبيانات وإجراء تحليلات لتحديد المناطق والمجتمعات المحلية والجماعات السكانية المتضررة التي قد تستغل في أنشطة الزراعة غير المشروعة وما يتصل بها من أنشطة غير مشروعة، وتكييف أسلوب تنفيذ البرامج والمشاريع لتلبية الاحتياجات المحددة؛

(ض) تشجيع الشركاء في أنشطة التنمية البديلة العابرة للحدود على النظر في اتخاذ تدابير للمساعدة على تنفيذ استراتيجيات وبرامج للتنمية البديلة يمكن أن تتضمن سياسات تفضيلية خاصة، وحماية حقوق الملكية، وتيسير استيراد المنتجات وتصديرها، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقات التجارية؛

(ظ) تعزيز الدعم التقني، بما في ذلك تبادل الخبرات الفنية وأفضل الممارسات والموارد، مع السعي إلى تأمين التمويل المرن الطويل الأجل لبرامج التنمية البديلة من أجل ضمان استدامتها؛

(غ) النظر في إمكانية إنشاء صندوق دولي لبرامج التنمية البديلة يمكن استخدامه لمواجهة حالات الطوارئ الكبرى، من أجل ضمان الاستمرارية؛

(أ) الإقرار بأنه ينبغي استخدام موارد التعاون الدولي المخصصة لبرامج التنمية البديلة بالتشاور والتنسيق مع البلدان الشريكة لدعم الجهود المشتركة الرامية إلى القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة والحد منها وفي بعض الحالات، منع هذه الزراعة، من خلال الحد من الفقر وتعزيز التنمية الريفية في المناطق المتضررة من الزراعة غير المشروعة أو المعرضة في بعض الحالات لهذه الزراعة، والمشاركة في اتخاذ تدابير فعالة لإنفاذ القوانين؛

(ب) الإقرار بأن التعاون والتنسيق والتحلي بروح الالتزام على المدى الطويل بين أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات والمستويات مقومات ضرورية لاتباع نهج كلي ومتكامل ابتغاء إضفاء الفعالية والاستدامة على برامج التنمية البديلة؛

(ج) النظر في اتخاذ تدابير طوعية وعملية في المحافل المناسبة، بغية تيسير وصول منتجات مشاريع التنمية البديلة إلى الأسواق الدولية، وفقاً للقواعد والمعاهدات السارية المتعلقة بالمعاملات التجارية المتعددة الأطراف، ومع مراعاة عمليات التفاوض الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد يشمل ذلك الترويج لنظم تسويق فعالة التكلفة في مجال التنمية البديلة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التنمية البديلة الوقائية، من قبيل استحداث ختم عالمي لمنتجات برامج التنمية البديلة وإصدار شهادات طوعية لدعم استدامة منتجات التنمية البديلة؛

(د) التشجيع، حسب الاقتضاء، على إقامة بنية تحتية اجتماعية-اقتصادية مؤاتية، بما في ذلك تطوير شبكات الطرق والنقل، وتعزيز وتحسين رابطات المزارعين، وبرامج التمويل البالغ الصغر والخطط الرامية إلى تعزيز فعالية إدارة الموارد المالية المتاحة؛

(هـ) الجمع بين عناصر الحكمة المحلية ومعارف الشعوب الأصلية، والشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص والموارد المتاحة للقيام بجملة أمور منها اتباع نهج إنمائي لإنتاج السلع المشروعة التي تلبى احتياجات السوق عند الاقتضاء، وبناء القدرات، وتدريب السكان المعنيين على المهارات، وتوفير الإدارة الفعالة وتنشيط روح العمل الحر، سعياً لإنشاء نظم تجارية داخلية مستدامة وسلسلة قيمة ناجحة على المستوى المحلي، عند الاقتضاء؛

(و) دعم السياسات المؤدية إلى التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وعند الاقتضاء، مشاركة القطاع الخاص وتشجيع استثماراته للمساعدة على ضمان الاستدامة في الأجل الطويل، بطرائق منها استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب تشجيع أنشطة التنمية البديلة في الرابطات أو التعاونيات الريفية ودعم قدرتها الإدارية من أجل زيادة قيمة الإنتاج الأولي إلى الحد الأقصى، وضمان إدماج المناطق المتضررة من الزراعة

غير المشروعة، وفي بعض الحالات المناطق المعرضة لها، في الأسواق الوطنية والإقليمية وإدماجها، حسب الاقتضاء، في الأسواق الدولية؛

(زز) تعزيز الملكية المحلية ومشاركة الأطراف المعنية في تصميم برامج ومشاريع التنمية البديلة وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(ح ح) المضي قدماً في تمكين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية وسائر الجهات صاحبة المصلحة، بما يشمل إقامة الروابط بينها وتشجيعها على التواصل والمشاركة من أجل المحافظة على إنجازات المشاريع والبرامج؛

(ط ط) مراعاة الحقوق في الأراضي وسائر موارد إدارة الأراضي ذات الصلة عند تصميم برامج التنمية البديلة وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وفقاً للأطر القانونية الوطنية؛

(ي ي) توعية المجتمعات الريفية بالآثار السلبية التي قد تتعرض لها التنمية والبيئة في الأجل الطويل من جراء زراعة المحاصيل غير المشروعة، وما يتصل بها من عمليات إزالة الغابات والاستخدام غير المشروع للموارد الطبيعية في تجاهل للقوانين الوطنية والدولية.